

غوش عتسيون جنوب القدس . وأشارت معاريف ( ٧٨/٨/١٦ ) الى انه تم شراء هذه الاراضي من « أصحابها العرب واحدى الكنائس » . كما واستولت على اراضي في المنطقة نفسها بحجة الزعم بان ملكيتها تعود الى افراد يهود قبل ١٩٤٨ ، واستولت بالحجة نفسها على قطعة ارض في منطقة عطروت في ضواحي القدس تبلغ مساحتها ٤٠٠ دونم ، زاعمة ان ملكيتها تعود اليها منذ العام ١٩٤٢ . وكانت قد طلبت الحصول عليها من خلال القضاء الاسرائيلي قبل ثمانية اعوام ، بيد ان القضية بقيت دون حسم بسبب تمسك اصحاب الارض العرب بها ، اي ان الكيرن كيميتم حسمت الامر من جانبها دون انتظار امر من « القضاء » ، عندما قامت مؤخرا بحراثة قطعة الارض تلك .

بالاضافة الى ذلك شهدت المناطق المحتلة نهبا اخر للاراضي تمثل في نشاط عصابة تتشكل من يهود وعرب تتاجر بالاراضي العربية من خلال وثائق مزورة ، يتم بموجبها نقل ملكية الاراضي الى الكيرن كيميتم او افسراد يهود . وتمكنت من نقل مساحات واسعة من الاراضي قدرتها بعض المصادر بمئات واخرى بالالف الدونمات .

وازاء ذلك اصدرت الهيئة الاسلامية يوم ٧٨/٧/٢٤ بياناً استنكرت فيه عمليات تزوير الاراضي على ايدي عصابات اسرائيلية عربية ، وجاء فيه ان الهيئة الاسلامية « تتابع بقلق بالغ انباء اكتشاف عصابات التزوير ، وهي تعرب عن دهشتها وفزعها من الاساليب التي يتم بموجبها انتقال الاراضي من اصحابها الحقيقيين . » .

« في هذه الاثناء استمرت سلطات الاحتلال بالتنقيب عن الكنوز الطبيعية في منطقتين من سيناء ، ففي منطقة خليج السويس اعلن عن اكتشاف حقل جديد

اسرائيل « وفق ما ذكرته معاريف ( ٧٨/٨/١ ) واجابهم بيغن انه ينظر « بعين انعطف » الى مطلبهم ، ووعدهم بدراسة موضوع اصدار هويات اسرائيلية لمن يرغب في ذلك من سكان الهضبة ، مؤكدا على ان « نظرتة تجاه السكان الدرور كمنظرتة تجاه مواطني اسرائيل اليهود الذين يعيشون في هضبة الجولان » .

وفي الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال على تطوير وتعزيز المستوطنات، وخاصة تلك القريبة من المدن العربية، تنتهج سياسة خلق اتجاه المدن العربية ، وتضيق سبل العيش امام سكانها لدفعهم الى الهجرة . فقد اصدر الحاكم العسكري لمنطقة رام الله والبييرة ، في اواسط تموز الماضي ، امرا يحظر بموجبه البناء في مساحة تبلغ ٣٥٠٠ دونم من اراضي البييرة ، علما ان معظم هذه الاراضي يقع في منطقة تنظيم المدينة . وبذلك اصبح الطوق محكما على مدينة البييرة ، خاصة وان سلطات الاحتلال كانت قد اقتطعت في السابق اجزاء من اراضي تقع الى الجنوب منها وضممتها الى حدود القدس . وكان الحاكم العسكري قد اصدر امرا قبل حوالي العام ، يحظر بموجبه البناء في منطقة تصل مساحتها الى ألفي دونم الى الشرق من المدينة ، واعقبه بامر اخر يحظر فيه البناء في الناحية الشمالية الغربية على مساحة ٣٠٠ دونم ، متذعرا بالحجسة المعهودة ، حجة الامن . وقد اعتبرت بلدية البييرة هذه لاوامر بمثابة محاولة لمصادرة اراضي المدينة ، تمهيدا لاقامة مستوطنات يهودية عليها ، وبعثت برقية احتجاج الى الحاكم العسكري واخرى الى وزير الدفاع بهذا المعنى .

ومن ناحية اجرى نشطت الكيرن كيميتم في استملاك مزيد من الاراضي في منطقة